

الفصل الثاني | ٥

التطورات الحديثة في اقتصاد دبي

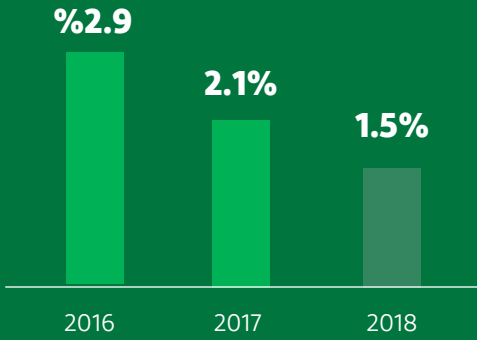
1 نما الناتج المحلي الإجمالي لدبي بنسبة 1.9 بالمائة، بأسعار ثابتة، ليصل إلى 398.1 مليار درهم (108.4 مليار دولار) في عام 2018، ولكن معدل النمو كان أقل من مستوى 3.1 بالمائة الذي سجل في عام 2017.

1



1.9% ↑

108.4 مليار دولار أمريكي



2

تراجع التضخم

بلغ المعدل السنوي العام للتضخم 1.5 بالمائة في عام 2018، منخفضاً من 2.1 بالمائة في عام 2017 و 2.9 بالمائة في عام 2016.

الإقتصاد المتنوع يدعم قوة دبي

يتمتع الناتج المحلي الإجمالي لدبي بالتنوع وينقسم إلى عشرين قطاع اقتصادي. وسجلت قطاعات الأنشطة العقارية والسياحة شاملاً خدمات الطعام والإقامة أعلى معدلات للنمو في عام 2018.

5%

ض ق م (VAT)



3

إصلاح المالية العامة

كان أهم إصلاح في المالية العامة هو فرض ضريبة القيمة المضافة، وذلك بنسبة 5 بالمائة بداية من يناير 2018. وستؤدي هذه الضريبة إلى توسيع مصادر الإيرادات العامة لدبي.

نظرة عامة

وفيما يتصل بسياسة الاقتصاد الكلي، تعتمد الظروف النقدية في دبي على القرارات المتعلقة بسعر الفائدة التي يتخذها مصرف الإمارات المركزي، والتي لا تقوم على سياسة نقدية مستقلة بسبب ارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي. وهذا يعني أن سعر الفائدة الرسمي لدولة الإمارات، بما في ذلك دبي، يتأثر بسعر الفائدة الذي يحدده المجلس الاحتياطي الفيدرالي (أي البنك المركزي) في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سار مصرف الإمارات المركزي على خطا المجلس الاحتياطي الفيدرالي في محاكات أسعار الفائدة اعتباراً من الربع الأخير من عام 2016 وحتى نهاية عام 2018 ثم خفض أسعار الفائدة حتى أكتوبر 2019.

أما السياسة المالية فهي تخضع لسلطة حكومة دبي، التي تتخذ القرارات بشأن النفقات الجارية والرأسمالية على المستوى المحلي وتتحكم بالإيرادات غير المرتبطة بسياسات الدولة، مثل الرسوم الجمركية. وقد بدأ هيكل الإيرادات الحكومية في دبي بالتغير في عام 2018 مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة الاتحادية بنسبة 5 بالمائة، وأدى تطبيق هذه الضريبة الجديدة وتنفيذ الإصلاحات الحكومية إلى انخفاض نسبة الإيرادات غير الضريبية من إجمالي الإيرادات إلى 79.5 بالمائة في عام 2018، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض لتصل النسبة إلى 75.0 بالمائة في عام 2019.

كانت السياسة المالية توسعية في عام 2018، حيث زادت النفقات العامة الجارية بشكل مطرد خلال الفترة 2006-2019، مرتفعة من نسبة 4.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.9 بالمائة في عام 2019. ولكن النفقات الرأسمالية ارتفعت نتيجة للاستثمارات المرتبطة بمعرض إكسبو والحاجة إلى مواجهة التباطؤ في الاقتصاد الناتج عن تراجع الطلب المحلي والداخلي. وبحسب تقديرات نُشرت في دراسة لشركة إرنست وبونج للاستشارات سٌيُستثمر مبلغ إجمالي يصل إلى 40.1 مليار درهم نتيجة لإقامة معرض إكسبو 2020 في أصول خاصة بالفعاليات وفي مشاريع بنية تحتية وسيتم الاحتفاظ بمعظمها لاستخدامها في المستقبل. وتُقَدَّر الدراسة إلى أن التأثير المضاعف على المدى الطويل للاستثمار المتعلق بالمعرض سيساهم بقيمة مضافة للاقتصاد الإماراتي تصل في إجماليها إلى 122.6 مليار درهم بين عامي 2013 و2031 وستعادل هذه المساهمة في ذروتها نسبة 1.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال النصف الثاني من العام الذي سيفتتح فيه المعرض.

رغم البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة، استمر اقتصاد دبي في النمو في عام 2018 حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 398.1 مليار درهم، بزيادة مقدارها 1.9 بالمائة، ولكن معدل النمو كان أقل من مستوى 3.1 بالمائة الذي سُجِّل في عام 2017. ويعزى التباطؤ في النمو إلى مجموعة من العوامل الخارجية مثل النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم الاستقرار الاقتصادي في الدول المجاورة والقضايا المحلية مثل فرض ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دبي ليصل إلى 2.1 بالمائة في عام 2019، ويرتفع بقوة إلى 3.2 بالمائة في عام 2020 نتيجة للتأثير الإيجابي المتوقع لاستضافة معرض إكسبو 2020 على الاقتصاد. وتقوم توقعات عام 2019 على وجود ظروف عالمية وإقليمية مواتية، رغم وجود عدد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ النمو، كما أسلفنا.

حققت جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية السبعة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي نمواً بالقيمة الحقيقية في عام 2018، باستثناء قطاع الصناعات التحويلية الذي تراجع بنسبة 0.3 بالمائة نتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي، وذلك بعد نموه بنسبة 2.3 بالمائة في العام الذي قبله. وقد نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 1.3 بالمائة في عام 2018، وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة 0.9 بالمائة المسجلة في عام 2017. في المقابل، نما قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة متواضعة بلغت 2.1 بالمائة مقارنة بنمو قوي بلغ 8.4 بالمائة في عام 2017، وهذا يعزى بشكل رئيسي إلى التباطؤ العالمي في التجارة الخارجية. ومن المتوقع أن تشهد جميع القطاعات الرئيسية نمواً إيجابياً في القيمة المضافة في عامي 2019 و2020، خاصة خدمات الإقامة والطعام التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 6.6 بالمائة نتيجة لتدفق الزوار الدوليين إلى معرض إكسبو 2020.

بلغ معدل التضخم في دبي 1.5 بالمائة في عام 2018، نزولاً من 2.1 بالمائة في عام 2017. وقد انخفض هذا المعدل بصورة مستمرة من 3.7 بالمائة في عام 2015 و 2.9 بالمائة في عام 2016. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي العمالة في دبي بشكل مستمر منذ عام 2010 لتصل إلى 2.78 مليون في عام 2018، حيث بلغت نسبة زيادة العمالة 36.4 بالمائة خلال هذه الفترة، وهي نسبة زيادة عالية نسبياً خلال ثمانية أعوام. كما أن اقتصاد دبي مفتوح للغاية، حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية التي تشمل الصادرات والواردات 1.3 تريليون درهم في عام 2018، بانخفاض قليل بلغ 0.2 بالمائة فقط عن العام السابق، رغم التباطؤ في نمو التجارة في الاقتصاد العالمي.

أداء الاقتصاد الكلي والقطاعات المختلفة

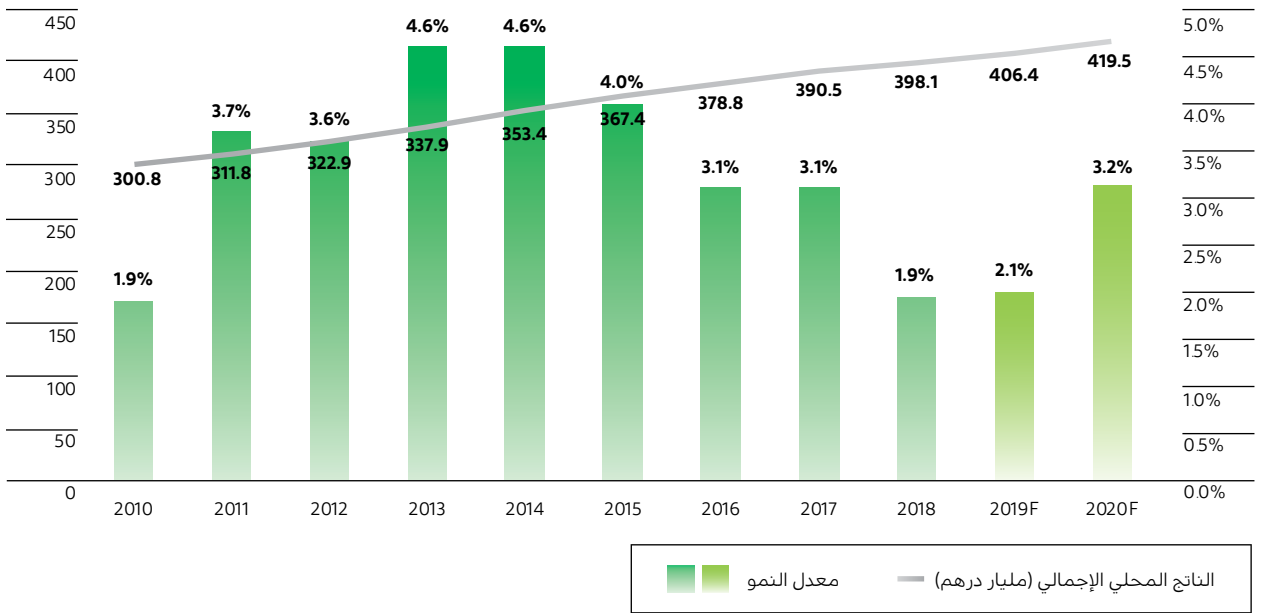
ومن المتوقع أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دبي ليصل إلى 2.1 بالمائة في عام 2019، ويرتفع بقوة إلى 3.2 بالمائة في عام 2020 نتيجة للتأثير الإيجابي المتوقع لاستضافة معرض إكسبو 2020 على الاقتصاد. وتقوم توقعات عام 2019 على وجود ظروف عالمية وإقليمية مواتية، رغم وجود عدد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ النمو، كما أسلفنا. يبين (الشكل 1.2) معدل النمو الحقيقي الفعلي والمتوقع في دبي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2010-2020.

2.2 يجب وضع التباطؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دبي، في عام 2018، في سياقها الإقليمي، لأن جميع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نمواً منخفضاً جداً في ذلك العام. فقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة ككل نمواً أقل في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ 1.3 بالمائة في العام الماضي، بينما نما الاقتصاد غير النفطي في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.0 بالمائة. وساعدت القاعدة المتنوعة نسبياً لاقتصاد دبي، بعكس اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، على احتواء آثار العوامل الجيوسياسية الإقليمية والتباطؤ في الاقتصاد العالمي في عام 2018.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

1.2 وصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 398.1 مليار درهم في عام 2018، بزيادة مقدارها 1.9 بالمائة عن عام 2017، ولكن معدل النمو كان أقل من مستوى 3.1 بالمائة الذي سُجّل في عام 2017. ويعزى هذا التباطؤ غير المتوقع في النمو إلى مجموعتين من التحديات (الخارجية والداخلية) التي أدت إلى تراجع النمو في الإمارة. فقد تباطأ النمو العالمي والتجارة العالمية بشكل حاد في العام الماضي بسبب التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعانى بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين لدبي نتيجة لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في تركيا وإعادة فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات تجارية على إيران. وعلى الصعيد الداخلي، ساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تباطؤ النمو في دبي، خاصة في النصف الأول من عام 2018 وبشكل عام، نما الاقتصاد بنسبة 1.7 بالمائة في النصف الأول من العام، لكن تأثير الإجراءات التحفيزية التي إتخذتها حكومة دبي ساهمت في تحسن معدل النمو في عدد من القطاعات والتي دورها رفعت نسبة النمو إلى 2.2 بالمائة في النصف الثاني من عام 2018.

الشكل 1.2: قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإمارة دبي (مليار درهم) ومعدلات النمو السنوي (%)



المصدر: مركز دبي للإحصاء¹
F: توقعات دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، نوفمبر 2019

<https://www.dsc.gov.ae/en-us> 1

5.2 حققت جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي نمواً بالقيمة الحقيقية في عام 2018، باستثناء قطاع الصناعات التحويلية الذي تراجع بنسبة 0.3 بالمائة نتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي، وذلك بعد نموه بنسبة 2.3 بالمائة في العام الذي قبله. وقد نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 1.3 بالمائة في عام 2018، وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة 0.9 بالمائة المسجلة في عام 2017. في المقابل، نما قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة متواضعة بلغت 2.1 بالمائة مقارنة بنمو قوي بلغ 8.4 بالمائة في عام 2017، وهذا يعزى بشكل رئيسي أيضاً إلى التباطؤ العالمي في التجارة الخارجية.

نما قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 0.6 بالمائة في عام 2018 بعد الركود النسبي في العام السابق، بينما نما قطاع العقارات بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 7.0 بالمائة بالمقارنة مع 4.4 بالمائة في عام 2017. ونما قطاع التشييد بنسبة 4.5 بالمائة في عام 2018 على خلفية زيادة الاستثمار، مرتفعاً من نسبة 2.7 بالمائة في عام 2017، مواصلاً بذلك مسيرة التعافي من الانكماش بنسبة 3.4 بالمائة في عام 2016.

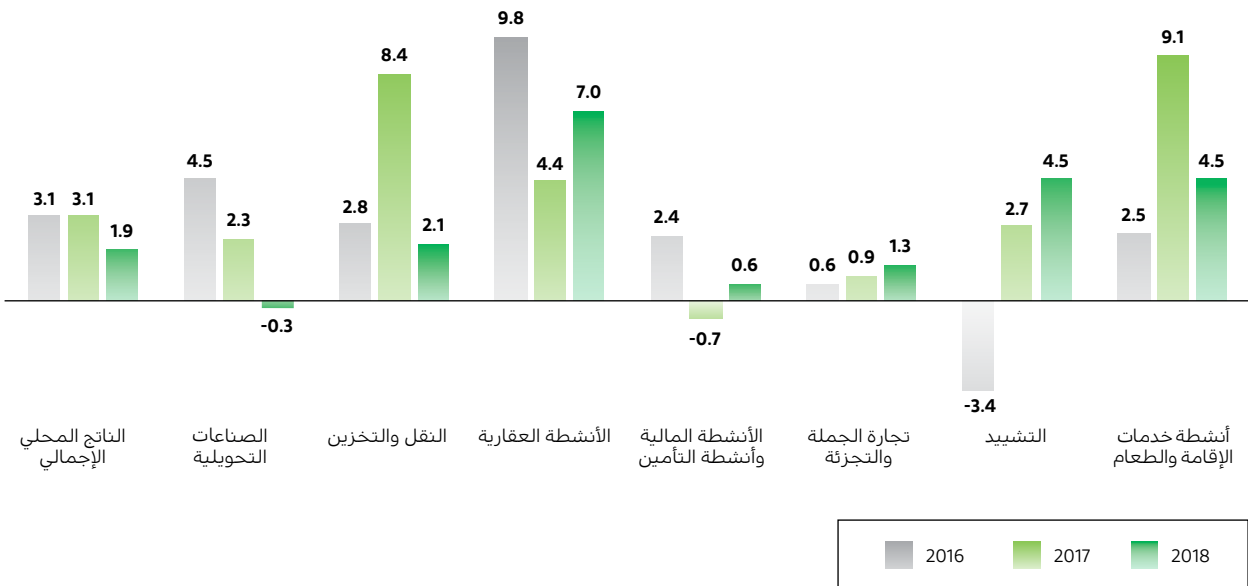
وسجل قطاع الإقامة والطعام نمواً حقيقياً بنسبة 4.5 بالمائة في عام 2018، وهي نسبة أكبر من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولكنها أقل بشكل ملحوظ من النسبة المسجلة في عام 2017، عندما تضاعفت نسبة النمو أكثر من ثلاثة أضعاف مع انتعاش السياحة لتصل إلى 9.1 بالمائة. يبين (الشكل 2.2) معدلات النمو الحقيقي للقطاعات من عام 2016 إلى عام 2018.

3.2 ويُعزى التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إمارة دبي في عام 2018 أيضاً إلى تباطؤ الاستهلاك الخاص في أعقاب تطبيق ضريبة القيمة المضافة، التي أدت إلى تراجع في صافي الصادرات، حيث يمثل جزء كبير منها تجارة السلع والخدمات مع الإمارات الأخرى. ونظراً لأن اقتصاد إمارة دبي يرتبط ارتباطاً قوياً مع اقتصاد دولة الإمارات ومنطقة الخليج والعالم، فقد تأثر نموه تأثراً كبيراً باتجاهات النمو الخارجية في الإمارات الأخرى واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وغيرها. وأعلنت حكومة دبي عن عدة مبادرات لتحفيز النمو، بما في ذلك التحفيز المالي، الذي تضمن تسريع النفقات الجارية والرأسمالية لدعم نفقات الاستثمار في معرض إكسبو من ناحية، وبسبب الحاجة إلى مواجهة التباطؤ في الاقتصاد الناجم عن ضعف الطلب الكلي في القطاع الخاص.

مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إمارة دبي

4.2 ينقسم هيكل اقتصاد دبي في الإحصاءات الرسمية إلى عشرين قطاعاً مختلفاً. وفي عام 2018، ساهمت سبعة من هذه القطاعات بأكثر من ثلاثة أرباع، أو 76.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دبي. وفيما يلي هذه القطاعات الرئيسية مرتبة حسب النسبة المئوية لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي: تجارة الجملة والتجزئة (26.4%)، النقل والتخزين (12.3%)، الأنشطة المالية والتأمين (10.2%)، الصناعات التحويلية (9.2%)، الأنشطة العقارية (7.2%)، التشييد (6.4%)، الإقامة والطعام (السياحة غالباً) (5.1 بالمائة). أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي مثلت 23.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، فقد هيمنت عليها خمسة قطاعات.

الشكل 2.2: معدلات نمو القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية في دبي (%)



المصدر: مركز دبي للإحصاء

الأخير من عام 2018. واستمر هذا الهبوط في تكلفة المعيشة حتى عام 2019، حيث انخفضت الأسعار بنسبة 3.1 بالمائة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. (الشكل 3.2).

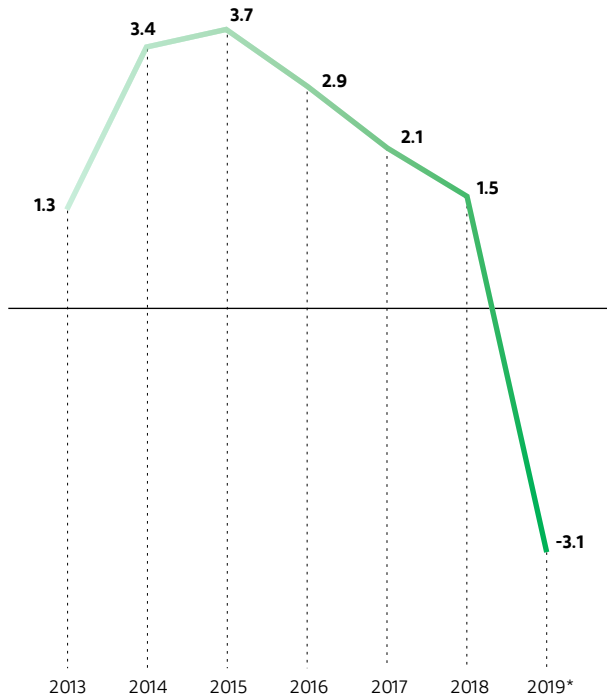
8.2 يمكن أن يعزى الانخفاض المستمر في معدل تضخم الأسعار في دبي في عام 2019 بشكل رئيسي إلى انخفاض المعدل السنوي لتضخم الأسعار في قطاعات الإسكان والمياه والكهرباء، التي تمثل مجتمعة نسبة 43.6 بالمائة من إجمالي المؤشر استناداً إلى تقديرات النفقات في عام 2014. فقد تراجع معدل زيادة الأسعار في هذه القطاعات بنسبة 2.9 بالمائة في عام 2018 وبنسبة 6.2 بالمائة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019. كما خفت الضغوط التضخمية إلى حد كبير عبر مجموعات النفقات الأخرى، مثل الإنفاق على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتعليم، والصحة، والمطاعم والفنادق. (الشكل 4.2).

6.2 يبين (الجدول 12) مساهمة كل قطاع في إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد دبي البالغ 1.9 بالمائة. ففي عام 2018، حلت قطاعات العقارات وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد في الصدارة، مساهمة بنسبة 25.0 و18.0 و14.5 بالمائة على التوالي من إجمالي النمو. ونظراً إلى التقلب الكبير في مساهمات نمو القطاعات في السنوات السابقة، من الصعب التنبؤ بالأنشطة الاقتصادية التي ستقود النمو في السنوات المقبلة. ولكن نظراً إلى الطبيعة غير القابلة للتداول² لقطاعي التشييد والعقارات والانفتاح الكبير لاقتصاد دبي، فمن المستبعد تحقيق نمو مستدام يعتمد بشكل مستمر على هذين القطاعين في المستقبل.

التضخم

7.2 بلغ المعدل السنوي العام للتضخم، الذي يُقاس بالتغير النسبي في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية مقارنة بسنة الأساس 2014، في إمارة دبي 1.5 بالمائة في عام 2018، منخفضاً من 2.1 بالمائة في عام 2017. وقد تراجع هذا المعدل بصورة مستمرة من 3.7 بالمائة في عام 2015 و2.9 بالمائة في عام 2016. وأصبح معدل التضخم سالباً في ديسمبر 2018 حيث انخفضت الأسعار بنسبة 0.4 بالمائة مما أدى إلى تغير سنوي في الأسعار بنسبة 0.2 بالمائة في الربع

الشكل 3.2: معدل التضخم العام السنوي في دبي (%)



المصدر: مركز دبي للإحصاء

* الأشهر التسعة الأولى من عام 2019

الجدول 12: مساهمات القطاعات الرئيسية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018

القطاع	مساهمة القطاع من إجمالي الناتج المحلي	النمو النسبي في الناتج المحلي الإجمالي	النمو النسبي في مساهمة القطاع	النمو النسبي في الناتج المحلي الإجمالي
تجارة الجملة والتجزئة	1.33%	0.35%	18%	26.40%
النقل والتخزين	2.08%	0.25%	13%	12.30%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.62%	0.06%	3.30%	10.20%
الصناعات التحويلية	-0.29%	-0.03%	-1.40%	9.20%
الأنشطة العقارية	7.03%	0.48%	24.90%	7.20%
التشييد	4.53%	0.28%	14.50%	6.40%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4.54%	0.22%	12%	5.10%
أخرى	1.33%	0.33%	16.00%	23.30%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	1.94%	1.94%	100.00%	100.00%

المصدر: مركز دبي للإحصاء

2 أي أن ناتج هذين القطاعين لا يمكن المتاجرة بهما عبر الحدود ودولياً. Non-tradable

التطورات في سوق العمل

9.2

تراجعت الأوضاع في سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل في نهاية عام 2018، حيث انخفض حجم العمالة في القطاع الخاص بنسبة 0.5 بالمائة سنوياً في الربع الرابع من عام 2018 وفقاً لمصرف الإمارات المركزي، مقارنة بزيادة مقدارها 1.9 بالمائة في الربع السابق.

ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع الطفيف في معدل النمو الحقيقي إلى 2.1 بالمائة في عام 2019 وإلى 3.2 بالمائة في عام 2020 إلى تعادل العرض والطلب في سوق العمل. هذا الاحتمال يؤكد أنه حدث مسح لمؤشر ثقة الأعمال الذي أجرته دائرة التنمية الاقتصادية، والذي بين أن 59 بالمائة من الشركات كانت متفائلة بشأن النمو في الربع الأول من عام 2019، مقارنة بنسبة 41 بالمائة في نفس الفترة من عام 2018.

ارتفع العدد الإجمالي للعمالة في دبي بشكل مطرد منذ عام 2010 بعد انخفاضه بنسبة 2.8 بالمائة نتيجة للأزمة المالية العالمية في عام 2009. وبحسب أحدث مسح سنوي للعمالة في دبي، وصل إجمالي العمالة إلى 2.78 مليون بحلول عام 2018، حيث بلغت نسبة زيادة العمالة 36.4 بالمائة خلال هذه الفترة، وهي نسبة مشاركة عالية نسبياً في ثماني سنوات. يبين (الشكل 5.2) أكبر عشرة قطاعات من حيث النسبة المئوية من إجمالي العمالة ونسبة كل من الجنسين في عام 2018.

مثلت هذه القطاعات العشرة 88.1 بالمائة من إجمالي العمالة في عام 2018، و90.4 بالمائة من العمالة من الذكور، ولكن 78.8 بالمائة فقط من العمالة من الإناث. وهناك اختلافات كبيرة

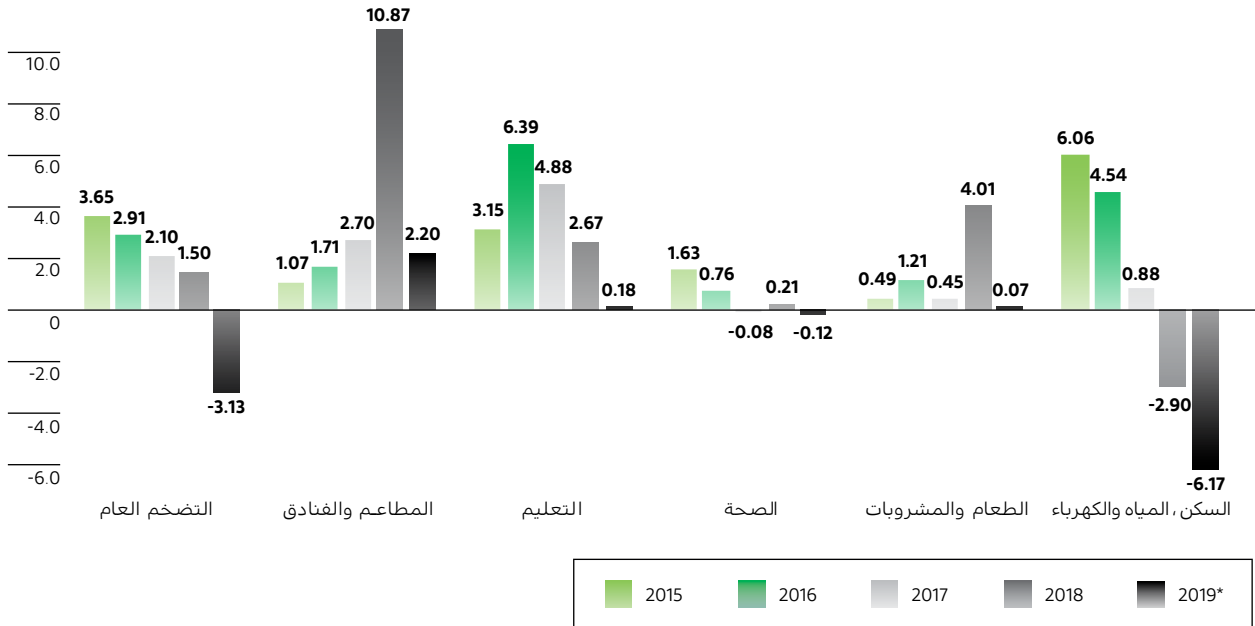
بين القطاعات من حيث نسبة العمالة من الجنسين. فالعمالة في قطاع التشييد، وهو أكبر قطاع من حيث عدد العمالة في دبي في عام 2018، تمثل نسبة 27.0 بالمائة من إجمالي العمالة، وهي تكاد تقتصر على الذكور فقط. هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة وعمل فيه حوالي ثلث العمالة من الذكور في عام 2018، مقابل 2 بالمائة فقط من إجمالي الإناث العاملات. وكان هناك اختلال مماثل بين الجنسين في الصناعة التحويلية، التي بلغت نسبة العاملين فيها 10.9 بالمائة من الذكور و 2.7 بالمائة فقط من الإناث.

في المقابل، بلغت نسبة الإناث المشتغلات في قطاع "العمالة المنزلية والأنشطة الأخرى غير المصنفة" 25.8 بالمائة من إجمالي الإناث العاملات، مقابل نسبة 1.4 بالمائة فقط من الذكور. وفي بقية القطاعات غير المشمولة في الشكل (5.2)، كانت نسبة العاملات هي الطاغية في قطاعات الخدمات مثل التعليم والصحة والعقارات، التي عملت فيها نسبة 9.7 و 6.5 و 3.1 بالمائة على التوالي من إجمالي العمالة النسائية مقابل 0.7 و 1.0 و 2.5 بالمائة فقط من الذكور العاملين.

بلغ متوسط إجمالي التعويضات المدفوعة للعمالة في دبي 69,317 درهم للموظف الواحد في عام 2018، ولكن دخل الموظف اختلف عبر القطاعات المختلفة من 294,726 درهم في الخدمات المالية والتأمين إلى 30,658 درهم في التشييد. أما في قطاع العمالة المنزلية والأنشطة الأخرى غير المصنفة، فبلغ متوسط تعويضات العامل الواحد 15,606 درهم. يبين (الشكل 6.2) متوسط التعويضات السنوية للعامل الواحد في القطاعات الرئيسية في عام 2018.

10.2

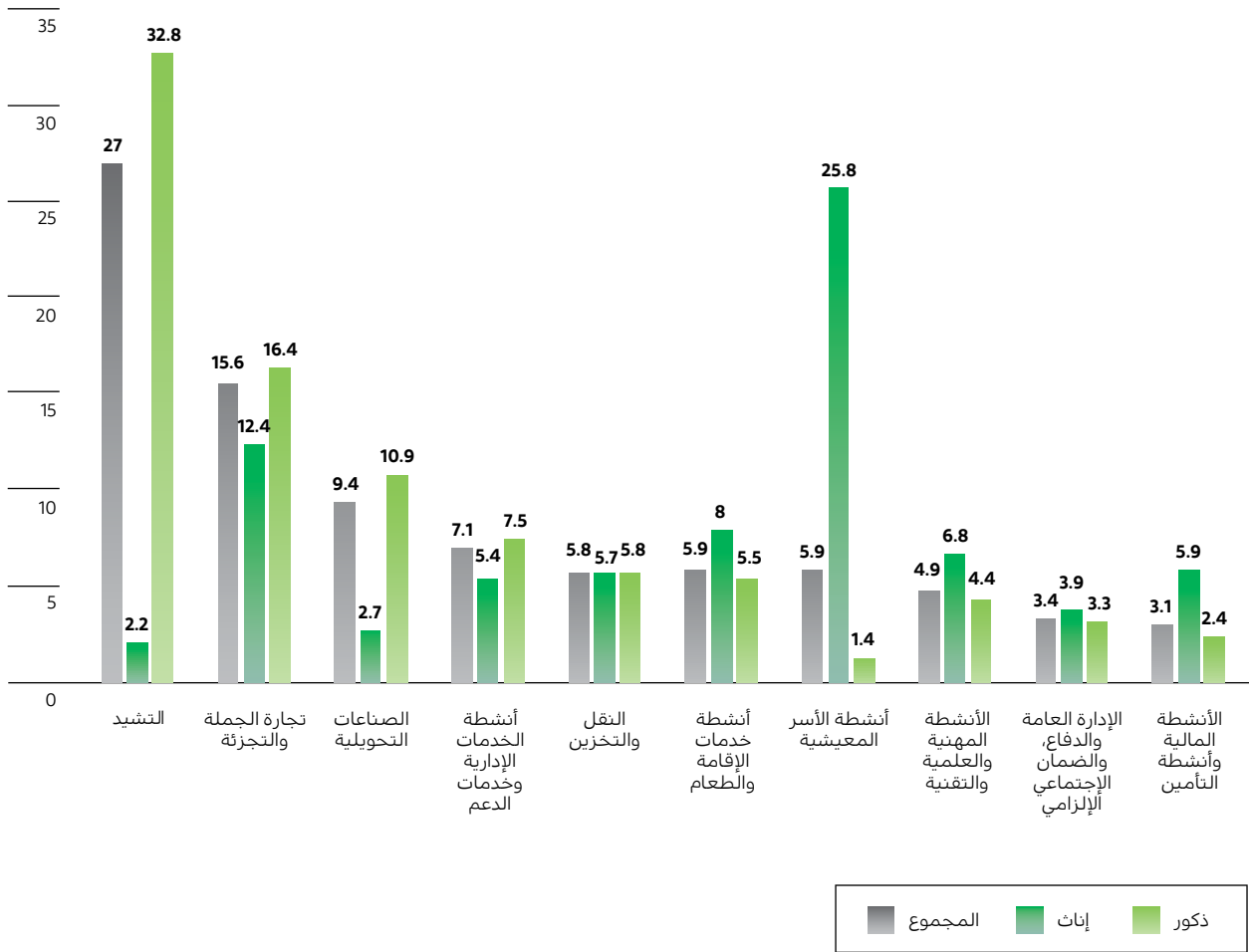
الشكل 4.2: معدل التضخم السنوي في مجموعة الإنفاق الرئيسية في دبي (%)



المصدر: مركز دبي للإحصاء

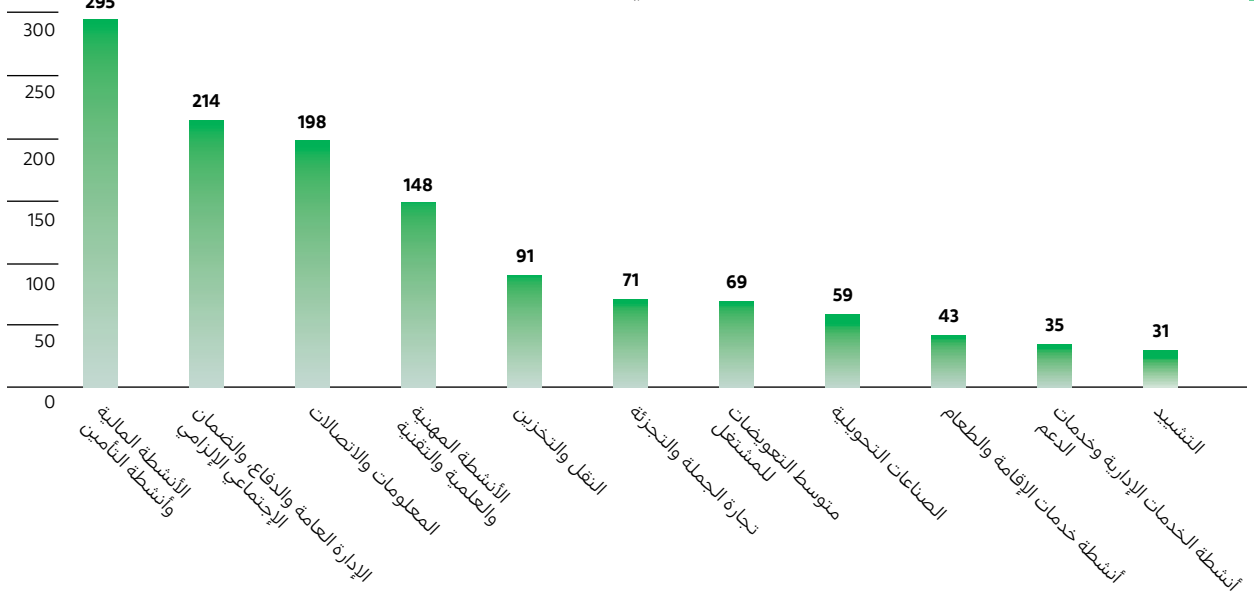
* الأشهر التسعة الأولى من عام 2019

الشكل 5.2: توزيع العمالة بدبي حسب القطاعات والجنس لعام 2018 (%)



المصدر: مركز دبي للإحصاء - مسح القوى العاملة 2018

الشكل 6.2: متوسط التعويضات السنوية للعامل الواحد في عام 2018 (ألف درهم)



المصدر: مركز دبي للإحصاء - مسح القوى العاملة 2018

تجارة دبي الخارجية

11.2

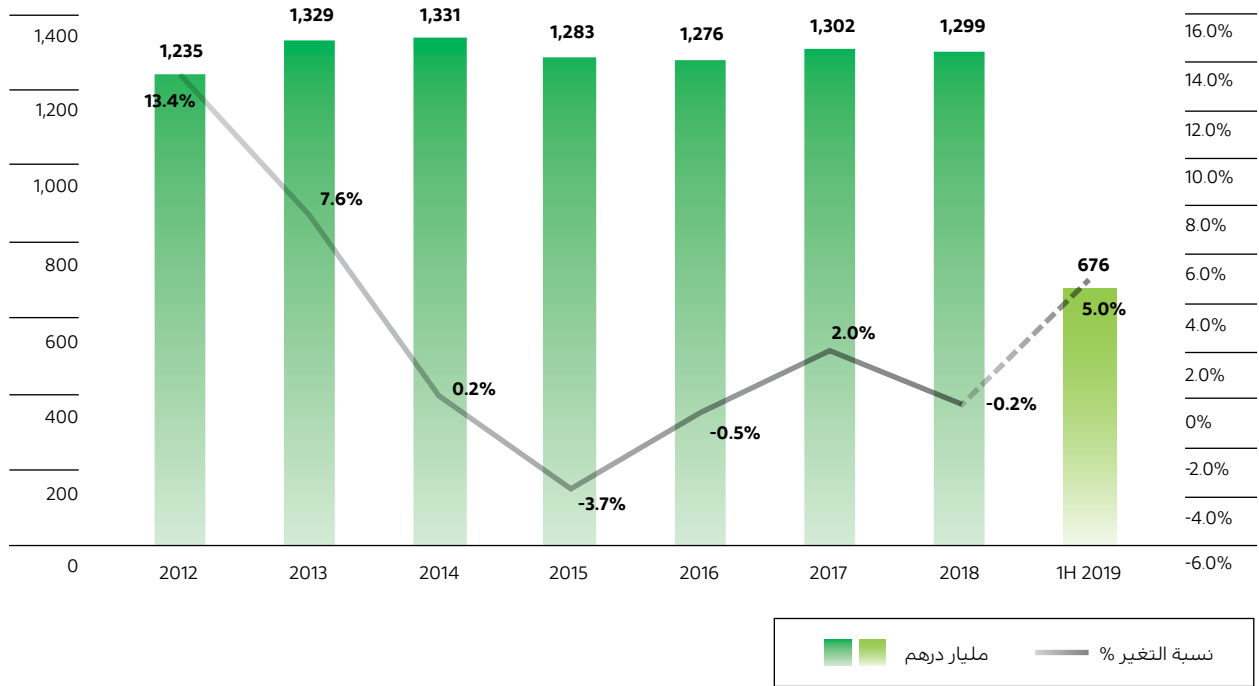
تعد دبي من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم وتعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية لتحقيق دخلها وثروتاتها، حيث يصل إجمالي التدفقات التجارية (الصادرات والواردات معاً) لتجارة البضائع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف صافي القيمة المضافة في الإمارة. وموقع دبي الجغرافي بين آسيا وأوروبا وروابطها الجوية وخطوط الشحن والمناطق الحرة فيها تجعلها جذابة للشركات كموقع مناسب للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

في عام 2018، بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية التي تشمل الصادرات والواردات 1.3 تريليون درهم، بانخفاض مقداره 0.2 بالمائة فقط عن العام السابق، رغم التباطؤ في نمو التجارة في الاقتصاد العالمي. وبالمقارنة بين عامي 2017 و2018، نلاحظ أن الواردات انخفضت بنسبة 3.5 بالمائة، بينما انخفضت الصادرات بنسبة 11.7 بالمائة، ولكن عمليات إعادة التصدير نمت بنسبة 11.8 بالمائة. وتحسن أداء التجارة الخارجية لدبي في النصف الأول من عام 2019، حيث تظهر البيانات أن إجمالي

قيمة التجارة ارتفع بنسبة 5.0 بالمائة. ونمت قيمة الصادرات بنسبة 17.7، في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 3.9 بالمائة وقيمة إعادة التصدير بنسبة 2.9 بالمائة. (الشكل 7.2).

ويمكن أن يعزى الانخفاض في قيمة الصادرات في عام 2018 بشكل أساسي إلى تباطؤ الطلب الخارجي، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والبلدان المجاورة (المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وتركيا)، وإلى تقلب أسعار المنتجات الأولية وشبه المصنعة في الأسواق الدولية. وهذه المنتجات تهيمن على تركيبة صادرات دبي في منتجات مثل الألمنيوم والسكر. في المقابل، يمكن أن يُعزى النمو المسجل في عمليات إعادة التصدير في دبي في عام 2018 إلى المنتجات الرئيسية في هذه الفئة، والتي تتكون أساساً من قطع الغيار والمعدات والآلات والأحجار الكريمة الثمينة. وهذه المنتجات أقل تأثراً عادة بتقلبات الأسعار الدولية. ولتعزيز صادرات دبي، أنشأت الحكومة منصة معرفية لتمكين المصدرين من البحث عن فرص التصدير في جميع أنحاء العالم. (انظر الإطار 1.2).

الشكل 7.2: قيمة ونسب تغير التجارة الإجمالية لدبي



المصدر: مركز دبي للإحصاء

بوابة المصدرين



المستخدمين بالكثير من المعلومات المتاحة للجميع عن المعارض التجارية القادمة في جميع أنحاء العالم وأخبار حول التجارة الدولية يتم تحديثها بانتظام. ويمكن للأعضاء المسجلين الوصول إلى مزيد من المعلومات التفصيلية حول المشترين المحتملين أو مقارنات التصدير.

تتبع دبي من خلال إطلاقها بوابة المصدرين في عام 2019 اتجاهها عالميا مهما وفعالا، حيث أدركت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم أهمية قيام الجهات الحكومية بتوفير المعلومات لمساعدة المصدرين على إيجاد الأسواق والشركاء لأن هذه الخدمة تقلل تكاليف المعاملات والبحث، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتؤكد العديد من البحوث الاقتصادية أن المصدرين يميلون إلى النمو بوتيرة أسرع من غير المصدرين من حيث الشحنات والعمالة، وأن مستويات الإنتاج لديهم أعلى. لذلك، يرتبط التصدير بإعادة تخصيص الموارد من وحدات إنتاجية أقل كفاءة إلى وحدات إنتاجية أكثر كفاءة، مما يساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

استخدمت العديد من الدول المتقدمة التكنولوجيا الرقمية لبناء منصات لدعم الصادرات مثل بوابة المصدرين في دبي. فالولايات المتحدة لديها منصة تفصيلية، هي export.gov تديرها المؤسسة الأمريكية للترويج للتجاري وتقدم من خلالها المشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة حول كيفية التصدير والمعلومات عن الأسواق المحتملة. كما أطلقت المملكة المتحدة في عام 2016 بوابة إلكترونية² لمساعدة المصدرين من خلال منصة واحدة للمعلومات عن التجارة والاستثمار الداخلي. واستقبلت البوابة في عامها الأول 2.7 مليون زائر.

تعمل حكومة دبي على تحفيز التجارة الخارجية ودعم الشركات المحلية للقاء شركاء محتملين داخل الإمارة وخارجها، كما تتعاون مع الحكومة الاتحادية لتقليل الحواجز التجارية في البلدان والقطاعات التي تتسم بإمكانات نمو عالية.

في فبراير 2019، أطلقت مؤسسة دبي لتنمية الصادرات، وهي مؤسسة تابعة لدائرة التنمية الاقتصادية، "بوابة المصدرين"¹ وهي منصة رقمية توفر بيانات اقتصادية وتجارية حيوية عن دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي، فضلا عن معلومات حول المنتجات الإماراتية التي تحظى بأكثر قدر من الإقبال عليها. يوفر النظام للمصدرين بيانات مفصلة على مستوى البلد والقطاع والمنتج لتمكينهم من البحث عن الفرص وتحديدتها عبر 60 منتجا في سبعة قطاعات رئيسية في أكثر من 40 سوقا مستهدفة على مستوى العالم. وتساعد البوابة المصدرين في التغلب على التحديات الرئيسية في تسويق منتجاتهم والبحث عن الشركاء واختيار الشريك المثالي وتقدير تكاليف تصدير منتجاتهم.

على سبيل المثال، تزود بوابة المصدرين، وهي باللغتين العربية والإنجليزية، المصدرين المحتملين بمعلومات أساسية عن أسواق الاستيراد في جميع أنحاء العالم من خلال أطلس رقمي خاص لكل دولة على حدة. وتقدم معلومات حيوية تشمل مجالات مثل طبيعة الاتفاقيات التجارية والقواعد والإجراءات والنماذج الخاصة بالتصدير ومتطلبات التغليف وبطاقات المنتجات القياسية والوكالات الحكومية الرئيسية والوضع الحالي للعلاقات التجارية، بما في ذلك إحصاءات التبادل التجاري بين الدولة ودبي ومدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية. وتزود بوابة المصدرين

¹ [/https://exportersgateway.com](https://exportersgateway.com)

² [/https://www.great.gov.uk](https://www.great.gov.uk)

السياسة النقدية

بين البنوك الإماراتية مع تشديد الائتمان المصرفي. وسجل المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1)³ نمواً سالباً، بينما زاد المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2)⁴ نظراً للارتفاع النسبي في أسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية، ما أدى إلى التحول من الودائع النقدية إلى الودائع شبه النقدية وبالتالي إلى الاختلاف بين المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1)⁵ والواسع (M2). وارتفع المعروض النقدي بمفهومه الأوسع (M3)⁵ بمعدلات أعلى من المجموعتين النقديين الأولين نتيجة لإعادة بناء الحكومة لودائعها، ما أدى إلى نمو أعلى بكثير في المعروض النقدي بمفهومه الأوسع (M3) مقارنة مع المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1) والواسع (M2). وكان مقياس المعروض النقدي الأكثر ارتباطاً بإجمالي الناتج القومي الاسمي، وهو المحدد الرئيسي للطلب على السيولة في الاقتصاد، هو المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2). يبين (الجدول 2.2) معدلات نمو المعروض النقدي بمفاهيمه الثلاثة من عام 2014 إلى عام 2018.

الائتمان المصرفي

كانت القيمة الإجمالية للقروض في اتجاه تصاعدي خلال الفترة 2013-2018 وحتى النصف الأول من عام 2019. وفي عام 2018، زاد الائتمان المحلي بنسبة 3.9 بالمائة مقارنة بعام 2017. وزاد حجم القروض لغير المقيمين بأكثر من 15 بالمائة في عام 2018، رغم أنه يمثل حصة صغيرة من إجمالي الائتمان المصرفي. وارتفعت قروض الشركات الخاصة بنسبة 5.9 بالمائة في حين انخفض الائتمان المقدم للجهات الحكومية ولم يحدث تغيير يُذكر في قروض الأفراد من عام 2017 إلى عام 2018. (الشكل 9.2) و (الجدول 3.2).

الجدول 3.2: نمو الائتمان المصرفي حسب العملاء

نسبة تغير سنوية	2018	2017	2016	2015	2014
الائتمان المحلي	3.9	1.4	5.2	8	6.1
الأعمال الخاصة	5.9	2.8	5.9	7.6	14.1
الأفراد	-0.1	3.5	4.7	10.2	6.6

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تعتمد الظروف النقدية في دبي على القرارات المتعلقة بسعر الفائدة التي يتخذها مصرف الإمارات المركزي، والتي لا تقوم على سياسة نقدية مستقلة بسبب ربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي بسعر 3.6725 درهم مقابل الدولار الواحد. وهذا يعني أن سعر الفائدة الرسمي في الدولة بكاملها، بما في ذلك دبي، يتأثر بسعر الفائدة الذي يحدده المجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سار مصرف الإمارات المركزي على خطا المجلس الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة اعتباراً من الربع الأخير من عام 2016 وحتى نهاية عام 2018، ثم خفض أسعار الفائدة حتى سبتمبر 2019. يظهر هذا في (الشكل 8.2) إلى جانب أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أسعار الفائدة

رفع المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 2.5 بالمائة في 19 ديسمبر 2018، كما رفع مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة لديه بمقدار 25 نقطة أساس لتصل أيضاً إلى 2.5 بالمائة. وفي ديسمبر 2018، أعلن المجلس الاحتياطي الفيدرالي أيضاً أنه سيبطئ من تطبيع أسعار الفائدة بحلول نهاية عام 2019. وفي 31 يوليو 2019، دفعت المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي المجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض سعر الفائدة إلى 2.25 بالمائة. ثم حُقق السعر مرة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس إضافية في 19 سبتمبر 2019. وفي أعقاب ذلك خفض مصرف الإمارات سعر الفائدة لديه أيضاً. (الشكل 8.2).

السيولة المحلية

تباطأ معدل نمو السيولة المالية (المعروض من النقود) في الإمارات العربية المتحدة في عام 2018 إلى حد كبير بسبب زيادة سعر الفائدة المعروض

الجدول 2.2: تغير السيولة المحلية في دولة الإمارات (%)

نسبة تغير سنوية	2018	2017	2016	2015	2014
M1	-1.4	3.9	3.8	4.8	14.9
M2	2.5	4.1	3.3	5.5	7.9
M3	7.8	5.4	5.1	2.2	9.1
الناتج المحلي الغير نقطي (بالأسعار الجارية)	2.9	3.6	2.9	5.4	7.9

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

3 M1 = العملة المتداولة + الودائع النقدية

4 M2 = M1 + الودائع شبه النقدية (ودائع المقيمين لأجل وودائعهم الإخبارية بالعملة المحلية + ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية).

5 M3 = M2 + الودائع الحكومية

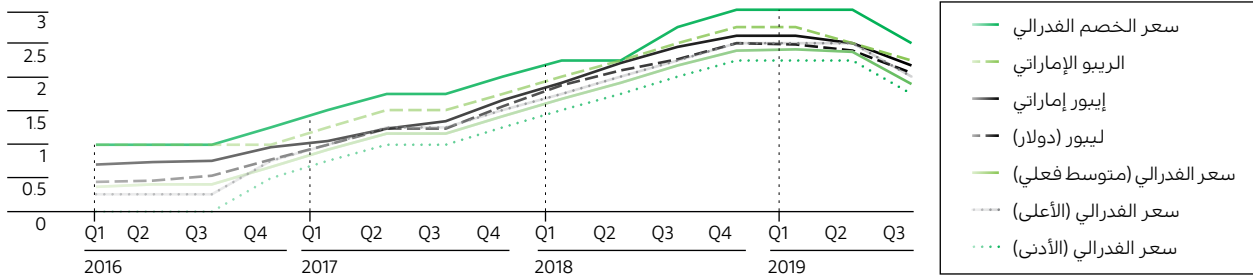
بحلول نهاية عام 2018، ارتفع حجم القروض لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بشكل طفيف في عام 2018 بعد انخفاضه في عامي 2016 و2017، ما أدى إلى انخفاض حصته من إجمالي الائتمان من حوالي 21 بالمائة في عام 2014 إلى حوالي 17 بالمائة في عام 2018. وانخفض التأمين المقدم لقطاعات النقل والتخزين والاتصالات في عامي 2017 و2018. (الشكل 10.2).

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

زاد إجمالي الائتمان للنشطة الاقتصادية بشكل مطرد خلال السنوات من 2014 إلى 2018 رغم تباطؤ وتيرته في عام 2017 وعام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة وانخفاضه لبعض الأنشطة المهمة. فقد ارتفع الائتمان المقدم لقطاع العقارات بشكل أسرع من جميع القطاعات الأخرى، مما أدى إلى زيادة حصته من إجمالي الائتمان من حوالي 20 بالمائة في عام 2014 إلى ما يقرب من 27 بالمائة

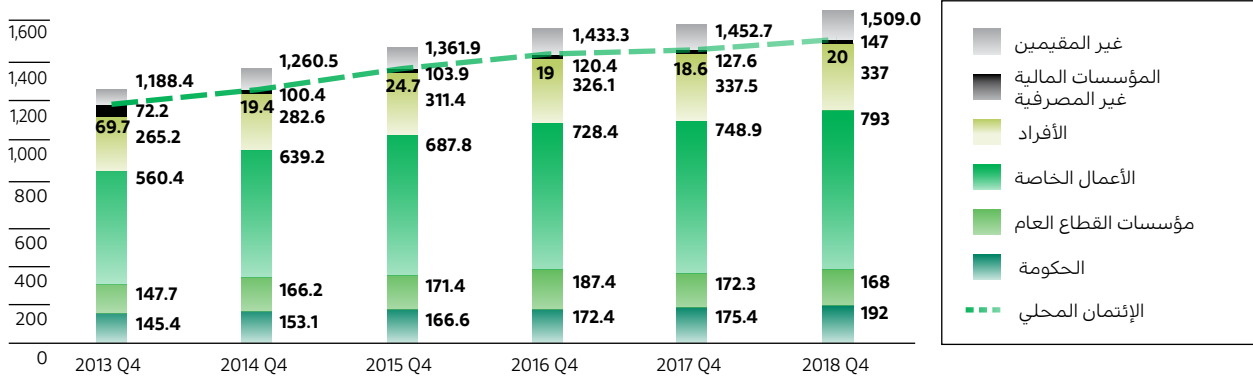
17.2

الشكل 8.2: أسعار الفائدة الرسمية (الربع الأول من 2016 إلى الربع الثالث من 2019)



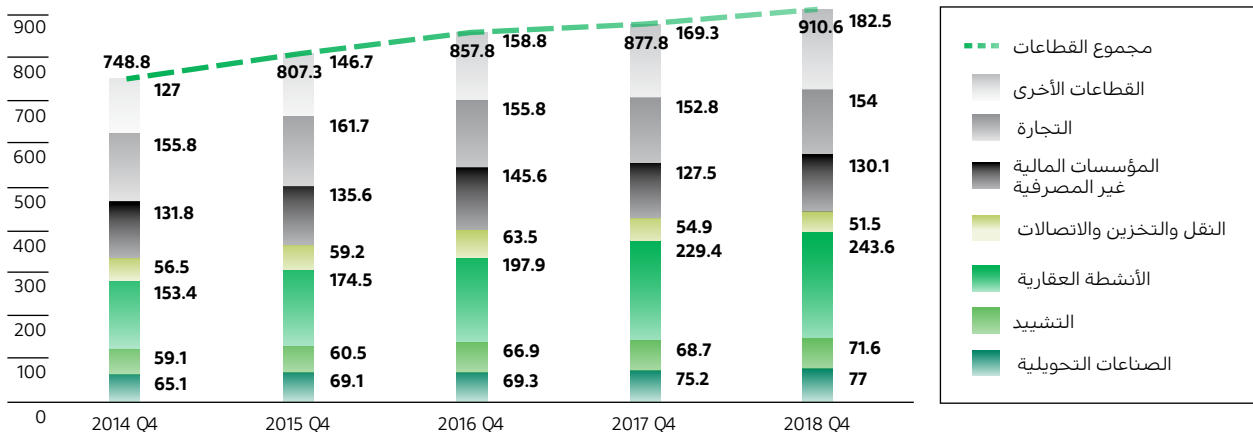
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وصندوق النقد الدولي

الشكل 9.2: الائتمان المصرفي لبنوك الإمارات حسب العملاء (مليار درهم)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الشكل 10.2: الائتمان المحلي حسب القطاعات الاقتصادية (مليار درهم)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

المالية العامة

موازنة حكومة دبي: لمحة عامة

18.2 ركزت السياسة المالية لحكومة دبي على تعزيز الحسابات المالية للإمارة مع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لدعم استمرار النمو المستدام وتحسين رفاهية السكان والاستعداد للفعاليات الخاصة مثل معرض إكسبو 2020. بالإضافة إلى ذلك، رغم أن مسؤولية السياسة النقدية تقع على عاتق السلطات الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت حكومة دبي مستعدة دائماً لاتخاذ التدابير المالية التصحيحية اللازمة لمواجهة التقلبات الدورية في الإقتصاد الناجمة عن صدمات خارجية. على سبيل المثال، حافظت الحكومة على عجز في القطاع العام بين عامي 2009 و2011 بهدف تحفيز الاقتصاد للتعويض عن تأثير الركود العالمي الناجم عن الأزمة المالية في الاقتصادات المتقدمة.

بعد ذلك كانت المالية العامة في دبي متوازنة في عامي 2015 و2016 نتيجة انخفاض النفقات الاستثمارية العامة الذي يعزى إلى إكمال العديد من المشاريع الكبرى. وفي عام 2017، ارتفعت النفقات بنسبة 3 بالمائة تقريباً لتصل إلى 47.3 مليار درهم، بينما انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة 2.8 بالمائة لتصل إلى 44.8 مليار درهم إماراتي مؤدية إلى عجز في الموازنة قدره 2.5 مليار درهم إماراتي أو 0.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2018، ارتفعت النفقات العامة بنسبة تقارب 20 بالمائة لتصل إلى 56.6 مليار درهم، بينما زادت الإيرادات الحكومية بنسبة 12.5 بالمائة لتصل إلى 50.4 مليار درهم وارتفع

عجز القطاع العام إلى 6.2 مليار درهم أو 1.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2019، من المتوقع أن ترتفع النفقات العامة بنسبة هامشية تبلغ 0.4 بالمائة لتصل إلى 56.8 مليار درهم، بينما من المتوقع أن ترتفع الإيرادات بنسبة 1.3 بالمائة لتصل إلى 51.0 مليار درهم مما يؤدي إلى عجز في القطاع العام مقداره 5.8 مليار درهم. يبين (الشكل 11.2) الوضع المالي العام لحكومة دبي بين عامي 2016 و2019.

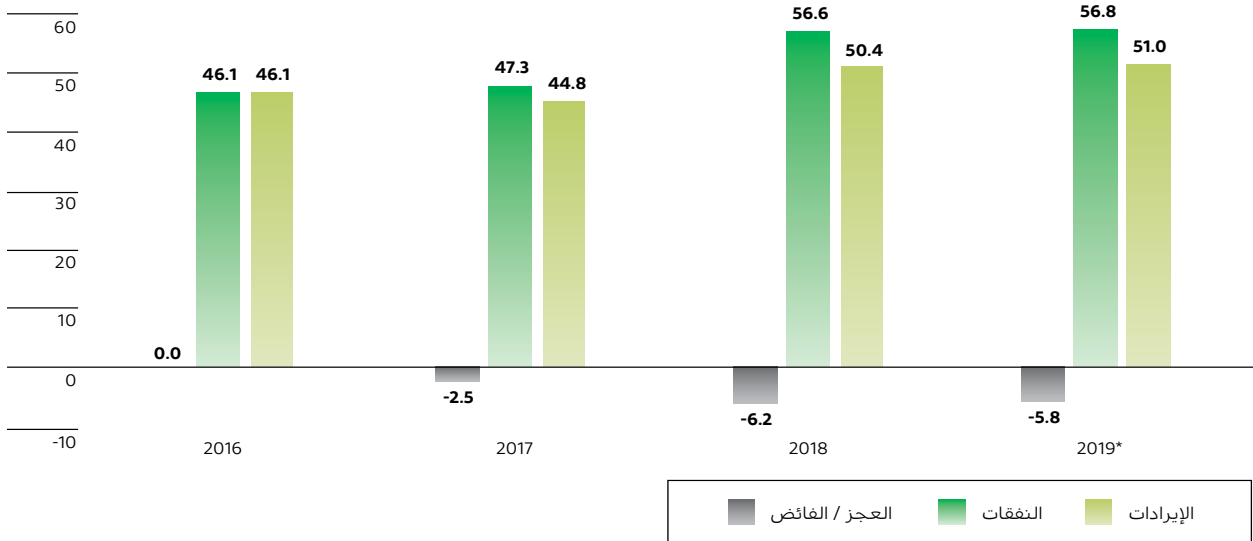
الإيرادات العامة

19.2 تنقسم الإيرادات الحكومية في دبي إلى فئتين رئيسيتين هما الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية. تمثل الإيرادات الجمركية المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية التي شكلت نسبة 85 بالمائة من هذه الفئة من الإيرادات الحكومية في عام 2017، بينما مثلت الرسوم والغرامات نسبة 90.4 بالمائة من الإيرادات غير الضريبية في السنة ذاتها. وابتداءً من عام 2018، حدث تغيير هام مع فرض ضريبة القيمة المضافة الاتحادية بنسبة 5 بالمائة. وتأتي بعد ذلك بقية الإيرادات غير الضريبية من عائدات النفط والدخل من الاستثمار.

تطبيق ضريبة القيمة المضافة

20.2 كان أهم إصلاح في المالية العامة هو تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير 2018 على جميع المشتريات باستثناء المشتريات المعفاة، وذلك بنسبة 5 بالمائة. وسيؤدي هذا إلى توسيع مصادر الإيرادات

الشكل 11.2: هيكل موازنة حكومة دبي (مليار درهم)



المصدر: الدائرة المالية بدبي
المعلنة*

التي تليه، وتشمل التدابير المالية الرئيسية التي اتخذت في عام 2018 تنازلاً عن غرامات التأخر في تجديد الرخص، وتجميداً لرسوم التسجيل لمدة ثلاث سنوات، وتخفيضاً لرسوم البلدية على الشركات من 5 إلى 2.5 بالمائة، وتخفيضاً لرسوم الغرف الفندقية من 10 إلى 7 بالمائة.

كما نفذت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي عدداً من المبادرات بهدف تحسين مناخ الأعمال في الإمارة من أجل تشجيع النمو والإنتاجية والابتكار في الاقتصاد بكامله. وتضمنت هذه المبادرات زيادة مرونة عملية الترخيص وتوسيع نطاق الترخيص الفوري ليشمل جميع الرخص التجارية. وتقدم دائرة التنمية الاقتصادية الآن خدمة إلكترونية جديدة للترخيص الفوري خلال 5 دقائق من خلال موقعها على شبكة الإنترنت⁶. وقد أدت هذه التغييرات إلى جانب زيادة النمو إلى زيادة كبيرة بلغت 29 بالمائة في عدد رخص الشركات الجديدة الصادرة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019 ليصل عددها إلى 6,709 رخصة.

23.2 يفترض أيضاً أن تأخذ إيرادات الضرائب المتوقعة في الاعتبار العائدات الجديدة من ضريبة القيمة المضافة، استناداً إلى الإيرادات المحصلة من الشركات العاملة في دبي وعلى قاعدة التخصيص بنسبة 70 إلى 30 بالمائة بين الميزانيات المحلية والاتحادية. ونتيجة لذلك، ففرت نسبة الضرائب من إجمالي الإيرادات من 16.5 بالمائة في عام 2017 إلى حوالي 20.5 بالمائة في عام 2018 وإلى أكثر من ربع إجمالي الإيرادات المتوقعة لعام 2019. في المقابل، انخفضت نسبة الرسوم لأول مرة منذ عام 2006، من 76 بالمائة تقريباً في عام 2017 إلى 71 بالمائة في عام 2017، ثم إلى حوالي 63.5 بالمائة في عام 2019. أما المصادر الأخرى للإيرادات فهي الضرائب على عائدات البترول والاستثمار الحكومي، وكلاهما يتقلبان اعتماداً على أسعار النفط والإنتاج بالنسبة للأولى والأرباح التي تحققها الشركات المملوكة للحكومة بالنسبة للثانية. وبلغ متوسط حصتهما في السنوات الثلاث الماضية 6.7 و2.2 بالمائة على التوالي. (الشكل 13.2).

النفقات العامة

24.2 في عام 2018، أدت النفقات الاستثمارية المرتبطة بمعرض إكسبو والحاجة إلى مواجهة التباطؤ في الاقتصاد الناتج عن انخفاض الطلب الخارجي إلى تبني الحكومة سياسة مالية توسعية. وزادت النفقات الاستثمارية العامة على البنية التحتية المتعلقة باحتياجات معرض إكسبو 2020 الذي تقدر القيمة الإجمالية للاستثمارات فيه بنحو 25 مليار درهم بالإضافة إلى توسيع مسار 2020 لمetro دبي بقيمة تبلغ 10.6 مليار درهم. ونتيجة لذلك، استمر إجمالي النفقات الرأسمالية العامة في الارتفاع من 6.38 مليار درهم في عام 2016 إلى 11.81 مليار درهم في عام 2018، ويتوقع أن تبلغ 10.79 مليار درهم في عام 2019. وارتفعت نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات العامة من 13.84 بالمائة في عام 2016 إلى 20.88 بالمائة في عام 2018، ومن المتوقع أن تنخفض مرة أخرى لتصل إلى 16.2 بالمائة في عام 2019. (الشكل 14.2).

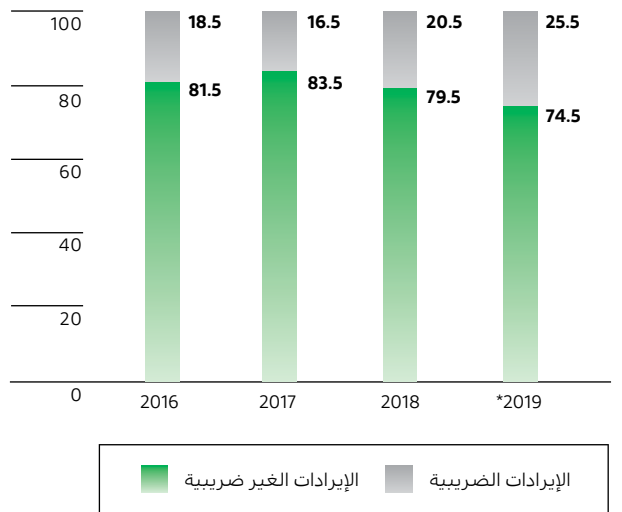
العامه لدبي، حيث وافقت السلطات الإماراتية على تخصيص نسبة 30 بالمائة من إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحصلة للحكومة الاتحادية وتوزيع الباقي على الحكومات المحلية. وقد تبين أن قاعدة ضريبة القيمة المضافة هي أضيّق مما كان متوقعاً بسبب إعفاء معظم معاملات الخدمات العقارية والمالية والتجارة في المناطق الحرة والنقل المحلي للركاب والمؤسسات الخيرية. بالإضافة إلى ذلك، تطبق ضريبة صفرية على بعض خدمات النقل والاتصالات والصحة والتعليم، وعلى الصادرات والتجهيزات الطبية والنفط/الغاز والاستثمارات في المعادن الثمينة. ومن المتوقع أن تصل إيرادات ضريبة القيمة المضافة السنوية إلى 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القليلة المقبلة.

21.2 تراوحت نسبة الإيرادات غير الضريبية من إجمالي الإيرادات في السنوات الأخيرة بين حد أدنى بلغ 76.8 بالمائة في عام 2013 وحد أعلى بلغ 83.5 بالمائة في عام 2017. وقد أثر تنفيذ إصلاحات المالية العامة على هيكل الإيرادات الحكومية، حيث انخفضت نسبة الإيرادات غير الضريبية من إجمالي الإيرادات إلى 79.5 بالمائة في عام 2018، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض لتصل النسبة إلى 75.0 بالمائة في عام 2019. (الشكل 12.2).

مبادرات حكومة دبي التحفيزية للنمو

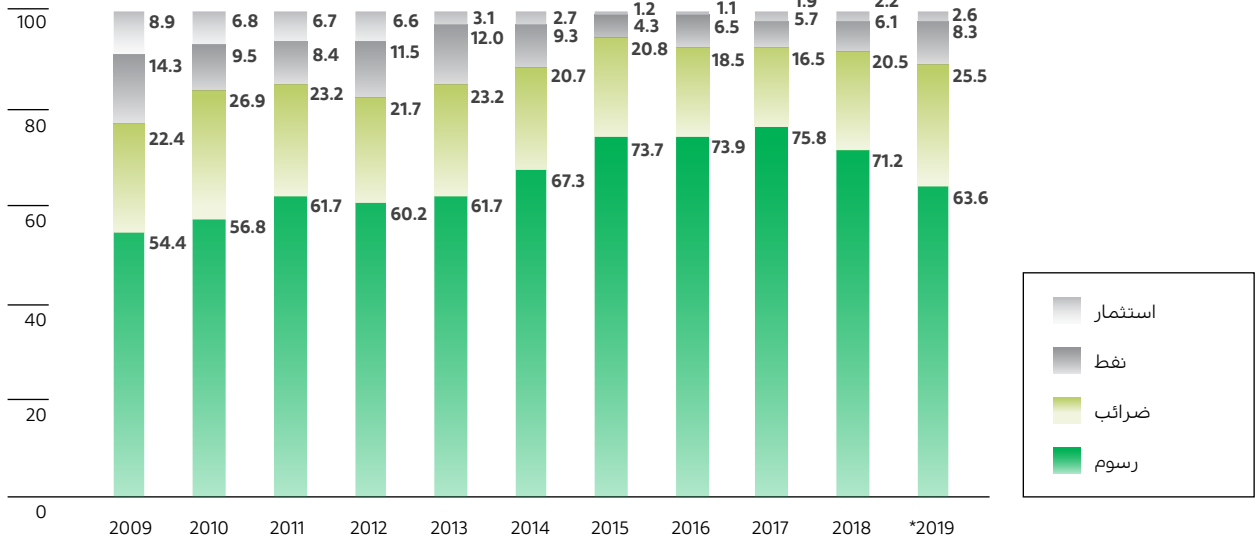
22.2 في إبريل 2018، نفذت حكومة دبي عدداً من الإصلاحات المالية لتعزيز النمو الاقتصادي في الربع الأخير من عام 2018 وفي عام 2019 والأعوام

الشكل 12.2: هيكل الإيرادات الحكومية في دبي (%)



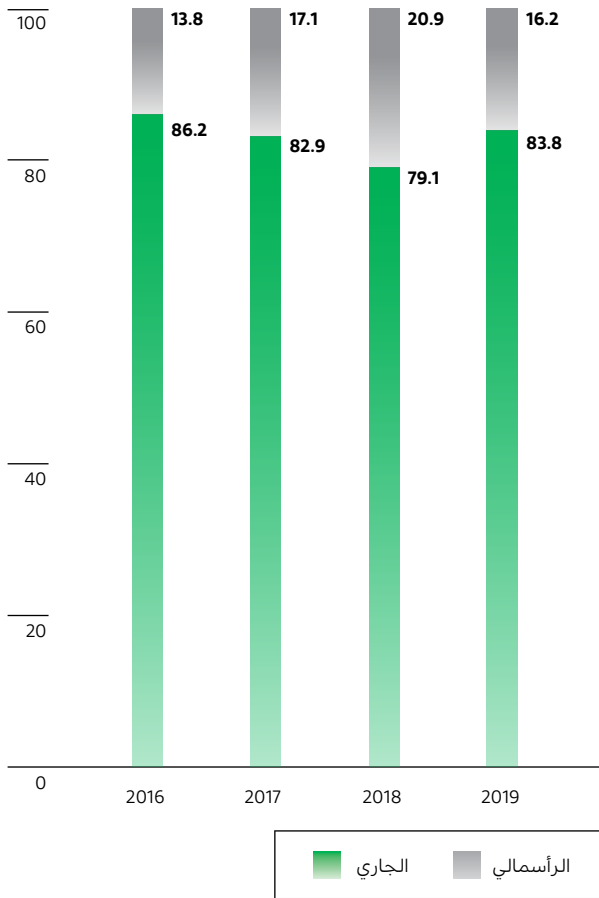
المصدر: الدائرة المالية بدبي
*المعلنه

الشكل 13.2: هيكل إيرادات حكومة دبي حسب المصدر (نسبة مئوية من المجموع)



المصدر: الدائرة المالية بدبي
*المعلنة

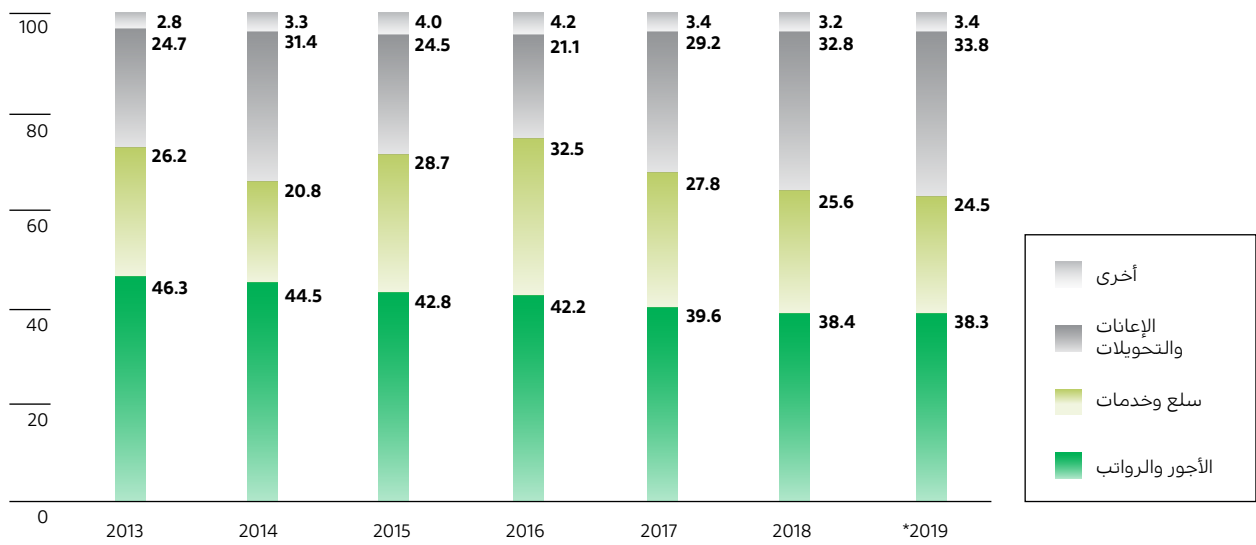
الشكل 14.2: هيكل النفقات الاقتصادية الحكومية لدبي



المصدر: الدائرة المالية بدبي
*المعلنة

25.2 في جانب النفقات العامة الجارية، فقد زادت بشكل مطرد خلال الفترة 2006-2019، من 4.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.9 بالمائة في عام 2019. وحدث ارتفاع ملحوظ خلال فترة الركود في عام 2009 عندما قفزت هذه النسبة من حوالي 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2006-2008 إلى 8.5 بالمائة في عام 2009 وإلى نسب أعلى في السنوات الثلاث الأخيرة. يشير توزيع النفقات الجارية في مكوناتها الرئيسية أن الإعانات والتحويلات تمثل أكبر حصة من الزيادة خلال السنوات العشر الماضية، حيث ارتفعت حصتها من حوالي 20 بالمائة من إجمالي النفقات الجارية في المتوسط في الأعوام 2009-2011 إلى 32 بالمائة في السنوات الثلاث الأخيرة. ويشمل هذا مدفوعات الفائدة والمساهمة في الموازنة الاتحادية، وكذلك التحويلات الاجتماعية والثقافية المختلفة. وبين هاتين الفترتين، انخفضت حصة الأجور والمرتبات من حوالي 47 بالمائة في المتوسط في الفترة الأولى إلى أقل من 39 بالمائة في الفترة الأخيرة، بينما ظلت حصة السلع والخدمات مستقرة إلى حد ما دون مستوى 27 بالمائة. وزادت عناصر النفقات الثلاثة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن الإعانات والتحويلات تمثل أكثر من 70 بالمائة من الزيادة في نسبة النفقات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يحدث تغير يُذكر في نسبة الأجور و الرواتب من الناتج المحلي الإجمالي. (الشكل 15.2).

الشكل 15.2: هيكل النفقات الجارية لحكومة دبي



المصدر: الدائرة المالية بدبي
*المعلنة

تخضع السياسة المالية لسلمة حكومة دبي، التي تتخذ القرارات بشأن النفقات الجارية والرأسمالية على المستوى المحلي وتتحكم بالإيرادات غير المرتبطة بسياسات الدولة، مثل الرسوم الجمركية والضرائب على البنوك الأجنبية العاملة بدبي

توقعات أداء اقتصاد دبي

تأثير معرض إكسبو 2020

27.2 اتخذت حكومة دبي مبادرات إيجابية لتعزيز القطاع الخاص لتحفيز النمو الاقتصادي في الإمارة إلى جانب الاستثمارات الاستراتيجية اللازمة للتحضير لمعرض إكسبو 2020، وهو حدث عالمي ضخم ستستضيفه الإمارة بين أكتوبر 2020 وإبريل 2021. وفي الفترة التي تسبق المعرض، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1.9 بالمائة في عام 2018 إلى 2.1 بالمائة في عام 2019 وإلى 3.2 بالمائة في العام التالي.

26.2 من المتوقع أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دبي ليصل إلى 2.1 بالمائة في عام 2019، ويرتفع بقوة إلى 3.2 بالمائة في عام 2020 مع ظهور التأثير الإيجابي المتوقع لاستضافة معرض إكسبو 2020 على الاقتصاد. وتقوم توقعات عام 2019 على وجود ظروف عالمية وإقليمية مواتية، رغم وجود عدد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ النمو، كما أسلفنا. يبين (الشكل 16.2) توقعات معدل النمو الحقيقي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية لعامي 2019 و2020.



إكسبو 2020 هو معرض عالمي يحتفل
بالابتكار ويشجع التقدم التقني والاجتماعي
ويسهل التعاون الدولي والأعمال

وبحسب تقديرات نُشرت في دراسة لشركة إرنست ويونج للاستشارات سُيُستثمر مبلغ إجمالي يصل إلى 40.1 مليار درهم نتيجة لمعرض إكسبو 2020 في أصول خاصة بالفعاليات وفي مشاريع بنية تحتية وسيتم الاحتفاظ بمعظمها لاستخدامها في المستقبل⁷. وتُقدّر الدراسة إلى أن التأثير المضاعف على المدى الطويل للاستثمار المتعلق بالمعرض سيساهم بقيمة مضافة للاقتصاد الإماراتي تصل في إجماليها إلى 122.6 مليار درهم بين عامي 2013 و2031 وستعادل هذه المساهمة في ذروتها نسبة 1.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال نصف العام الذي سيفتح فيه المعرض. وتقدر إرنست ويونج أيضاً أنه سيكون للمعرض تأثير كبير على سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيوفر حوالي 905,200 وظيفة بدوام كامل خلال فترة ثمانية عشر عاماً.

يُعد معرض إكسبو دبي 2020 استثماراً استراتيجياً مهماً على المدى الطويل بالنسبة لإمارة دبي وللإمارات العربية المتحدة. ويمكن تقسيم التأثير المتوقع لهذا الاستثمار على إجمالي القيمة المضافة والعمالة إلى ثلاث مراحل: ما قبل إكسبو (2013-2020) وخلال إكسبو (2020-2021) وما بعد إكسبو (2021-2031). يبين (الجدول 4.2) توزيع وحجم الفوائد الاقتصادية المقدرة خلال هذه الفترات.

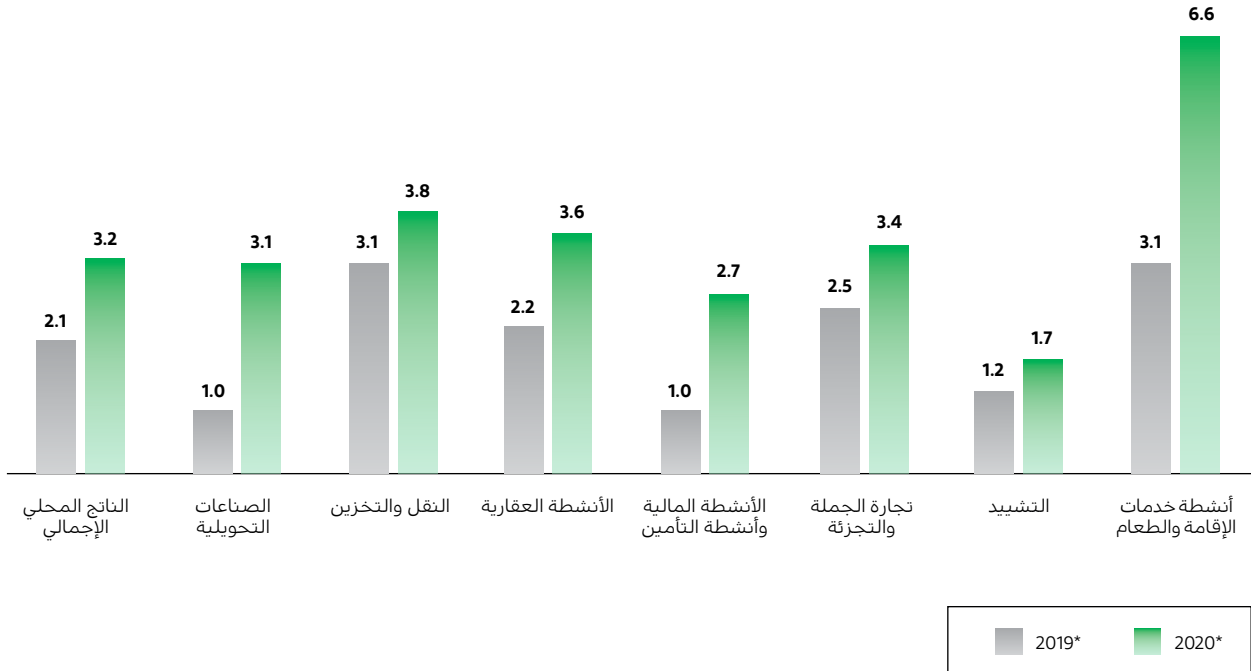
إكسبو 2020 هو معرض عالمي يحتفل بالابتكار ويشجع التقدم التقني والاجتماعي ويسهل التعاون الدولي والأعمال. وسيشهد معرض إكسبو 2020 في دبي مشاركة أكبر عدد من البلدان في جميع معارض إكسبو على الإطلاق، حيث من المتوقع مشاركة 192 دولة وجذب ما يقدر بنحو 25 مليون زائر للإمارة. ويتوزع التأثير الاقتصادي لمعرض إكسبو 2020 على اقتصاد دبي وعلى الإمارات العربية المتحدة بأكملها من حيث ارتفاع القيمة المضافة على الفترة التي تسبق المعرض وعلى فترة استضافة المعرض وعلى عدة سنوات بعده.

الجدول 4.2: توزيع المكاسب الاقتصادية لإكسبو 2020

المكاسب	قبل إكسبو	خلال إكسبو	فترة ما بعد إكسبو
القيمة المضافة (خام) (مليار درهم)	37.7	22.7	62.2
متوسط عدد الوظائف السنوية	37,500	94,400	53,800

المصدر: تقرير إيرنست أند يونغ (EY)،
"the economic impact of Expo 2020"

الشكل 16.2: توقعات معدلات نمو القطاعات الرئيسية في اقتصاد دبي (%)



* توقعات دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، نوفمبر 2019